

كلمة

**معالي الدكتور عبد الواحد بالقزيب
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي
أمام**

**الدورة الاستثنائية للجمعية العامة
للأمم المتحدة المعنية بالطفل
نيويورك: 8 - 10 مايو 2002م**

أصحاب الجلالة والكرامة والسمو
أصحاب المعالي والسعادة
أيهما السيدات والسادة
السيد الرئيس،

أود أن أتوجه لكم في البداية بتهاني الخالصة لانتخابكم لإدارة أشغال هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تبحث موضوع الطفولة، الذي يستأثر باهتمامنا الشديد في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب للسيد كوفي عنان الأمين العام عن تقديري للجهد الذي بذل لوضع تقريره الشامل بعنوان: تحن الأطفال، واستعراض نهاية العقد لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والذي يعطي صورة واضحة للأهداف والمقاصد التي التزمنا بها، وما حققناه، وما لم نستطع مع الأسف تحقيقه في هذا الشأن.

ويطيب لي كذلك أن أخاطب الجمعية العامة في هذا الموضوع الهام لما له من تأثيرات كبيرة على مستقبل الأجيال الصاعدة في بلدان العالم الإسلامي، وعلى مقدرات نسبة كبيرة من مواطنيها الذين هم في مستهل حياتهم، حيث إن نسبة الأطفال في هذه البلدان نسبة مرتفعة تفوق نسبة نظرائهم في كثير من دول العالم.

ولما كان الدين الإسلامي ديناً متكاملًا يهتم بالروحانيات، كما يهتم بالأمور الدنيوية، فإنه أفرد اهتماماً خاصاً للطفل وشؤونه منذ بدء تكوينه الخلقي كنطفة في الرحم، مروراً بمرحلة الرضاعة والحضانة والكفالة، إلى حين بلوغه سن الرشد، وتعهد الإسلام هذا الطفل بالحب والرعاية التامة، وسن له الحقوق التي تضمن له تنشئة خاصة، وتربية صحيحة، في بيئة طبيعية تسودها الرحمة والعطف والود، هي بيئة العائلة، التي تسود أفرادها من أب وأم وأخوة

وأخوات علاقات المحبة والتآزر والتضامن العائلي والإيثاري، ضماناً لتوفير كل أسباب النمو الصحي والخلقي والتربوي والتعليمي للطفل. وحفظ له كذلك كامل حقوقه المادية، وأفرد لأمه مقاماً عالياً من واجب الاحترام والتقدير، وفرض على الوالد مسؤولية النفقة على أطفاله وتعهدهم بالرعاية، وصاغ كل ذلك في هالة من القداسة والحرمة.

وإذا كانت وثيقة الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل قد صدرت قبل عدة سنوات، فقد صاغ الإسلام هذه الحقوق ذاتها، ودعا إلى احترامها والتقيدها بها منذ أربعة عشر قرناً. وحرص الإسلام الكبير على الطفل، وحسن تنشئته، يعود إلى منظور الإسلام إلى الحياة، حيث يعتبر الإنسان أشرف المخلوقات، وهو بهذه الصفة جدير بأن يكون موضع العناية منذ أيام بداية خلقه، توطئة لنموه في مجتمع إنساني متوازن محفوظ الكرامة، مكفول الحقوق الأساسية.

وقد اهتم الإسلام بتكوين الأسرة الصالحة، باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع المسلم الذي ينمو فيه الطفل ويتربى، ووضع لها قواعد تضمن لها التماسك وتجنبها مزالق التمزق، وحرّم الإباحية في العلاقات بين الرجل والمرأة حتى لا يبتلى المجتمع بأطفال غير شرعيين أو مجهولي الأصول، وحتى لا تتفشى بين هؤلاء الأطفال الذين يولدون في بيئة غير طبيعية الأمراض النفسية التي تعود على المجتمع بالضرر والشروع وفساد الخلق وتفشي العاهات الاجتماعية.

وحرص الإسلام على كفالة الطفل اليتيم، وجعل ذلك واجبا دينيا ينبغي احترامه، كما جعل واجب احترام الطفل لوالديه واجبا أساسيا في المجتمع إلى أن يبلغ الطفل أشده، وذكر بأن الجنة تحت إقدام الأمهات، كما جعل على الأبناء واجب الرحمة على والديهم متى كبروا وعجزوا، ووضع كل ذلك في تناغم وتتسق يكفل للمرء طوال رحلة عمره توفر أفضل ظروف ممكنة للحياة في بيئة يسودها الوئام والاحترام والتضامن والتكافل.

وانطلاقاً من هذه المرجعية الحضارية اهتمت منظمة المؤتمر الإسلامي بموضوع حماية الطفولة اهتماماً خاصاً، وساهمت مع منظمة الأمم المتحدة مساهمة فعالة في الجهود المبذولة لرعاية الطفل منذ عام 1989، وعملت على بلورة الاعلان العالمي حول الطفل الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1990، كما عقدت مؤتمرات عديدة في هذا الشأن شارك فيها عدد من ممثلي المنظمات الدولية وأصدرت عدداً من القرارات والتوصيات على رأسها وثيقة: "إعلان بشأن حقوق الطفل ورعايته في الإسلام"، وتجري المنظمة حالياً مشاورات مع الهيئات المعنية، خصوصاً اليونيسيف، لعقد مؤتمر وزاري معني بالطفل ورعايته الاجتماعية.

السيد الرئيس،

لقد أيقن المجتمع الدولي منذ سنين عديدة أن هدف التنمية ينبغي أن يكون تحسين وضع الإنسان، وأن أية تنمية لا تضع الإنسان في طليعة أولوياتها هي تنمية فاشلة. ولما كان الأطفال يشكلون ما نسبته 40% من أفراد مجتمعات العالم المعاصر، فإننا ندرك أن تحسين وضع الأطفال أصبح ضرورة حتمية للنهوض بالمجتمعات الإنسانية عبر العالم، وذلك لاعتبارات عديدة، أذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: أن الأطفال هم طليعة المستقبل، وصانعو الغد، وحسن تهيئهم لذلك يعني حسن تهيئتنا لمستقبلنا ومستقبل أجيالنا الصاعدة.

ثانياً: إن الأطفال أكثر فئات المجتمع ضعفاً، وأكثرهم عرضة للأمراض والآفات لعدم تحصن أجسادهم لها، هم أيضاً الأشد تأثراً بالظروف الاستثنائية كالمجاعات والكوارث والحروب وغيرها.

ثالثاً: أنهم أكثر أفراد المجتمعات احتمالاً للاستغلال البشري لهم في العمالة الرخيصة وغيرها إضافة إلى كونهم أكثر عرضة للاحتراف وإغراءاته.

وهذا كله يحتم أن تخصص لهم عناية خاصة ضماناً لإعانتهم على تجاوز مراحل الطفولة في حماية وأمن وسلامة وظروف طبيعية.

ومن حسن الطالع أن ينعقد هذا الاجتماع الهام لمراجعة ما تحقق من الأهداف التي كان مؤتمر الطفل السابق في نيويورك قد تبناها قبل أكثر من عشر سنوات، والذي جعل من أهم غاياته تخفيض مستوى سوء التغذية، بين الأطفال، ومكافحة الأمراض وإنقاص عوامل الإعاقة التي يتعرضون لها، وتحسين فرص تعليمهم في الدول النامية.

وقد أبان استعراض وضع الأطفال في العالم في السنوات العشر الأخيرة أن تقدماً حقيقياً قد تمّ في مجالات متعددة تهم الأطفال، أهمها المجال الصحي. ومجال التعليم والخدمات الاجتماعية. ومع ذلك فإن ملايين الأطفال في العالم النامي ما يزالون ضحايا للأمراض وسوء التغذية بينما يبقى حوالي مائة مليون بدون تعليم، مما يدل على أن المبالغ التي تمّ الالتزام بها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لم تتحقق على أرض الواقع، وإن الاستثمارات المنشودة في الخدمات الاجتماعية لم يتم توفيرها.

وعدد كبير من الدول التي أتشرف بالحديث باسمها ما زالت تعيش في نطاق الدول السائرة في طريق النمو، وقد تعاقبت عليها أحقاب تاريخية صعبة في القرنين الماضيين كانت فيها ضحية للقوى الاستعمارية، ومحطاً للاستغلال ونهب الثروات الطبيعية والتجهيل، مما تركها تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة انعكس كثير منها بشكل ثقيل على مصير أطفالها.

وما إن بدأت هذه الدول بالتعافي، وبحل تلك المشكلات، بعد مخاض زمني طويل، حتى ظهرت في الأفق، منذ فترة، ظاهرة العولمة التي تركز سيطرة قوى رأس المال وتعود لتوسع الفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية. وقد خلق هذا الواقع وضعاً عسيراً للدول السائرة في طريق النمو، ونكسة لخططها الرامية لنهضتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي

تقليصاً لحظوظ أطفال هذه الدول في التمتع بالمزايا والظروف التي تؤهلهم لمجابهة المستقبل بذخيرة من التعليم الجيد، والصحة الحسنة، والتربية اللاحقة. وبقيت شعوب هذه الدول في حاجة إلى مزيد من العمل والجهد والمساعدة لتثبيت نموها الاقتصادي والتعليمي واستقرارها الاجتماعي.

وأمام هذا الواقع فقد دأبت منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعاتها على الطلب إلى الدول الغنية تخفيف أعباء الديون التي تراكمت على الدول النامية، في مقابل تنفيذ برامج لصالح إبقاء الأطفال حديثي الولادة أحياء في السنوات الأولى لولادتهم، وللمساعدة على نموهم في ظروف طبيعية. كما رحبت المنظمة بفكرة تخصيص 20% من الميزانيات الوطنية للخدمات الاجتماعية الأساسية، وتخصيص النسبة المئوية ذاتها من المساعدات الإنمائية الرسمية لهذين القطاعين أيضاً.

ودعت منظمة المؤتمر الإسلامي، وما زالت تدعو إلى اتخاذ كل التدابير لمنع وقوع المزيد من النزاعات المسلحة. ولدى بحثها للإجراءات الخاصة بمنع الصراعات، ووسائل حلها وإدارتها، ألحت على ضرورة توفير عناية خاصة لاحتياجات الأطفال والنساء الذين يعتبرون الضحايا الرئيسيين للحروب الحديثة، ودعت إلى توفير فترات هدنة أثناء النزاع، وممرات سلمية تسمح بمرور الخدمات الصحية، ومواد التموين والإغاثة والتطعيم ضد الأمراض، وطالبت بتحريم صناعة الألغام الأرضية، وتخزينها واستيرادها وتصديرها واستعمالها، وتطهير حقول الألغام الحالية باعتبار أن أكثر ضحاياها هم من الأطفال والنساء، وغيرهم من المدنيين.

وهذا ما يدفعني إلى الحديث عن الوضع المأساوي للطفل الفلسطيني في ظل ظروف الهجمات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية.

إن مثل هذا الوضع يضاعف من مسؤولياتنا تجاه هؤلاء الأطفال المضطهدين في فلسطين، وفي غيرها من بقاع الأرض لحماية حقوق الأطفال وتوفير ظروف عائلية آمنة وفاضلة ومستقرة لهم، حتى نستطيع أن ننشئ أجيالاً صاعدة تتطلى بسلاح التربية الحسنة والعلم النافع، والخلق القويم الذي يكون عمادته الرحمة والشفقة بالضعفاء، واحترام الغير، والعطف والتسامح. فمصير ازدهار الحياة على الأرض مرتبط تمام الارتباط بما نهيوه لأطفالنا من بيئة صالحة وتربية قوية، لأنهم أمل البشرية الكبير.